

Distr.: General
20 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البندان ٦٧ و ٦٨ (أ) و (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إلى عنايتكم البيان المشترك الذي أصدره وزراء خارجية البلدان
المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، خلال
الاجتماع الوزاري السنوي المعقود في أوهريد، بجمهورية مقدونيا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البندين ٦٧ و ٦٨ من جدول الأعمال
المؤقت.

(توقيع) ناسي كالوفسكي

السفير

الممثل الدائم

* A/55/150.

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة بيان مشترك أصدره وزراء خارجية البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في أوهريد

التقى وزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا، إسماعيل جم وألكسندر ديميتروف ونادزادا ميخايلوفا وباسكال ميلو وجورج بابانديرو وأوجين دياماريتشو وزير الدولة للشؤون الخارجية، في أوهريد، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، خلال الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا.

وحضر الاجتماع، أيضا، وزير الخارجية تونينو بيكولا، ونائب وزير الخارجية ملادن بوسيتش بوصفهما ممثلين للبلدين اللذين لهما مركز المراقب لدى عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا.

وحضر الاجتماع، أيضا، كمدعوين، كل من ممثلي مكتب المنسق الخاص لميثاق الاستقرار في الاتحاد الروسي وأسبانيا وألمانيا وأوكرانيا وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا والنمسا (الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وهنغاريا (حيث يوجد مقر مبادرة بلدان وسط أوروبا) وبنك الإنشاء والتعمير في أوروبا ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرق أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي.

وقد نوه الوزراء بالمستوى الرفيع من حسن العلاقات القائمة فيما بين بلدانهم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقيم الأوروبية الأطلسية المشتركة ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتصلة بالعلاقات فيما بين الدول والتي قوامها احترام السيادة وحرمة الحدود وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية. وأعادوا تأكيد التزامهم بالمضي في تنمية التعاون فيما بينهم في ظل روح حسن الحوار والمصارحة والتآزر من أجل بلوغ الهدف المشترك الذي تنشده بلدانهم ألا وهو تحويل جنوب شرقي أوروبا إلى منطقة تنعم بالأمن والاستقرار وبالرخاء الاقتصادي.

وتبادل الوزراء الآراء بشأن التطورات التي تمس الاستقرار والأمن والديمقراطية في جنوب شرقي أوروبا ودور عملية التعاون. ونوهوا في هذا الصدد بتركيز المجتمع الدولي على بذل جهود متضافرة لتعزيز السلام والديمقراطية والاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان والرخاء الاقتصادي في منطقة جنوب شرقي أوروبا مما يتفق تماما والأهداف الاستراتيجية لعملية التعاون.

وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن عملية التعاون في سبيلها إلى أن تصبح مبادرة تعاونية كبرى تضطلع بها بلدان المنطقة التي تتوفر لديها إمكانات ضخمة للنهوض بعلاقات حسن الجوار وبالتعاون والسلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وكرروا تأكيد أن ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا يمثل مدونة سلوك حقيقية لتنظيم العلاقات فيما بين بلدانهم وأن اعتمادها يشكل إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة.

وأعاد الوزراء تأكيد قناعتهم بأن مستقبل المنطقة يكمن في إدماجها في الهياكل السياسية والأمنية الأوروبية والأوروبية الأطلسية وأعربوا عن التزامهم الراسخ بكفالة انخراط البلدان المشاركة في عملية التعاون في تلك الهياكل.

ونوه الوزراء بالتقدم المحرز في عملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وهي العملية المنبثقة عن قرارات مؤتمري قمة المجلس الأوروبي المعقودين في لكسمبرغ وهلسنكي. ورحبوا في السياق نفسه بالاستنتاجات التي خلص إليها المجلس في سانتا ماريا دي فيرا والتي أكدت فيها أن البلدان المشمولة بعملية تحقيق الاستقرار والارتباط تعتبر في حكم البلدان المرشحة الممكن ضمها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وأن الاتحاد على التزامه بأن يدمج، إلى أقصى حد ممكن، البلدان المعنية في التيارات السياسية والاقتصادية السائدة في أوروبا.

ورحب الوزراء بما أحرزته البلدان المشمولة بعملية تحقيق الاستقرار والارتباط من تقدم فيما يتعلق بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن ترتيبات تحقيق الاستقرار والارتباط.

وأحاط الوزراء علما مع إبداء الاهتمام بالاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع قمة بكرواتيا، في الخريف، بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المعنية في المنطقة، اجتماع تؤكد فيه الدول الأعضاء في الاتحاد التزامها بدعم عملية الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية بغرض التعجيل بتقارب تلك البلدان مع الاتحاد الأوروبي.

وأبدى الوزراء اقتناعا راسخا بأن ضم الناتو للبلدان المشاركة في عملية التعاون والتي قدمت طلبات بهذا الخصوص، أمر من شأنه أن يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، ورحبوا بنتائج مؤتمر فيلينيوس الذي عقد مؤخرا وأصدرت فيه البلدان التسعة المتطلعة إلى الانضمام إلى عضوية الناتو بيانا مشتركا التمس فيه من البلدان الأعضاء في الناتو أن تدعوها إلى حضور مؤتمر قمة الناتو لعام ٢٠٠٢ كيما تنضم إلى الحلف، وأكدوا، في هذا الصدد، أهمية النجاح في إنجاز خطة العمل المتصلة بمسألة العضوية.

وفي هذا السياق، وكتعبير عن استعداد حكومات بلدانهم لتحمل نصيبها من مسؤوليات بناء التعاون في مجال الدفاع وتطوير مبادرات بناء الثقة والأمن وتعزيز الأمن

والاستقرار والشفافية في منطقة جنوب شرق أوروبا شدد الوزراء، بوجه خاص، على أهمية دور وإسهام قوة السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرقي أوروبا بوصفها جزءاً من عملية وزراء دفاع جنوب شرقي أوروبا. وأعادوا أيضاً، تأكيد تصميمهم على مواصلة الإسهام في العمل على كفالة نجاح تنفيذ مبادرة الناتو الخاصة بتلك المنطقة.

وأكد الوزراء ما ينطوي عليه منع نقل الأسلحة الصغيرة وحيازتها بصورة غير مشروعة من أهمية بالنسبة للاستقرار والأمن في منطقة جنوب شرقي أوروبا وأعربوا عن تصميمهم على دعم التعاون العملي في هذا المضمار.

واستعرض الوزراء الحالة في المنطقة، بما في ذلك التطورات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء التعديل الدستوري الذي أجري مؤخراً في جمهورية يوغوسلافيا بهدف واضح ألا وهو إطالة فترة ولاية الرئيس الحالي، مما يجر على البلد وعلى الاستقرار والأمن في المنطقة عواقب وخيمة. وأعربوا عن تأييدهم للقوى الديمقراطية ووسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني في كفاحها في سبيل إحلال الديمقراطية بالبلد. وذكر أن أهم يستعجلون الزمن الذي يصبح فيه بوسع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقد حلت بها الديمقراطية الاندماج تماماً في المجتمع الدولي وفي هياكله.

واستعرض الوزراء، أيضاً، الحالة في كوسوفو وأعربوا عن جل تقديرهم لما يبذله المجتمع الدولي من جهود في سبيل تحقيق استقرار الإقليم وإعمارته في ظل الاحترام الكامل لحقوق جميع المواطنين والجماعات العرقية والطوائف الدينية على قدم المساواة. وأكدوا في هذا السياق تأييدهم التام لما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من أنشطة ترمي إلى إحلال السلام والديمقراطية في ذلك الإقليم. وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بالإسهام في بناء مجتمع متعدد الأعراق والثقافات في كوسوفو، مجتمع يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي مع مراعاة اتفاقات رامبوييه ومبدئي سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية وذلك ريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعادوا، أيضاً، تأكيد تأييدهم لهذا القرار الذي من المتوقع أن ينفذه جميع المعنيين تنفيذاً كاملاً وأن يلتزموا به التزاماً صارماً. وأخذوا في الاعتبار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقرار سلام دائم وإحداث تطور ديمقراطي، شدد الوزراء على ضرورة نبذ مفهوم الأراضي المطهرة عرقياً، وأبدوا التزامهم الراسخ بتهيئة الظروف اللازمة لعودة جميع اللاجئين بصرف النظر عن أصلهم العرقي، باعتبار ذلك الأساس الذي ينبغي أن ينهض عليه أي مجتمع مدني مفتوح.

ولئن كان الوزراء قد أحاطوا علما بتحسّن المناخ الأمني في كوسوفو فقد أدانوا أي محاولات لإشعال العنف من جديد بناء على بواعث عرقية أو سياسية أو إجرامية بوصفها أعمال من شأنها أن تقوض ما يبذله المجتمع الدولي وجميع القوى السياسية الديمقراطية في كوسوفو من جهود تهدف إلى تعزيز عملية إحلال السلام والاستقرار واحترام حرمة الحدود وبدء التنمية الاقتصادية وبناء هياكل إدارية في الإقليم.

وذكروا أن اشتراك ممثلي الجماعات العرقية والطوائف الدينية كافة في الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة يعد، في رأيهم، أمراً ذا أهمية قصوى. وحثوا جميع القادة المحليين على الوفاء بمسؤولياتهم عن إنجاح العملية السياسية. ورحب الوزراء، في هذا السياق، بقرار ممثلي الجماعة الصربية بالإبقاء على اشتراكها في الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة.

وأكد الوزراء على أهمية تهيئة الظروف الضرورية في أواخر العام الحالي لإجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة في كوسوفو تكفل، لجميع مواطني الإقليم، التمثيل الديمقراطي في الهياكل الإدارية المحلية وأعربوا عن تأييدهم التام لما تبذله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا من جهود تحقيقاً لتلك الغاية.

وأعرب الوزراء عن تأييدهم للسياسة ذات المنحى الديمقراطي الإصلاحية التي تتبعها قيادة جمهورية الجبل الأسود إحدى جمهوريتي الاتحاد اليوغوسلافي وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء الضغط المستمر الذي يمارسه النظام اليوغوسلافي الحالي.

وأثنى الوزراء على كرواتيا لما أحرزته من تقدم على طريق الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ورحبوا بإدماج كرواتيا في برنامج الناتو، الشراكة من أجل السلام.

وأيد الوزراء انضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا مما يمثل إسهاماً هاماً نحو إرساء سلام واستقرار دائمين في جنوب شرقي أوروبا. وذكروا أن تلك الخطوة تعتبر، في رأيهم، بمثابة دعم عملي لجميع القوى الديمقراطية التي تحتشد في ذلك البلد من أجل تنفيذ اتفاق دايتون على الوجه الأكمل وتحقيق الهدف المتمثل في إقامة مجتمع ديمقراطي ينهض على مبدئي احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وحث الوزراء مواطني البوسنة والهرسك وقيادتها على امتلاك زمام مقدراتهم، وأعادوا تأكيد تأييدهم لقيام الممثل السامي بالعمل حسبما طلب مجلس تنفيذ اتفاق السلام، على زيادة فعالية المؤسسات المشتركة المشار إليها في اتفاق السلام، ومنها بوجه خاص مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية.

وشدد الوزراء على ضرورة التعجيل بالتنفيذ الكامل لميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا مما من شأنه أن ييسر تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره شرطاً أساسياً لكفالة الاستقرار السياسي والتوسع في إحلال الديمقراطية في جنوب شرقي أوروبا. وأكدوا،

أيضاً، ضرورة زيادة شفافية العملية وتعزيز دور رئيسيها وتوطيد التعاون بين عملية التعاون ومكتب المنسق الخاص.

ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادرات والمشاريع المضطلع بها في إطار ميثاق تثبيت الاستقرار ومنها بوجه خاص الاتفاق الخاص بالاستثمار ومبادرة مكافحة الفساد. وأعربوا، فضلاً عن ذلك، عن تطلّعهم إلى مشاركة بلدانهم بقدر أكبر في تنفيذ ميثاق الاستقرار وذلك بتوليهم دور المالك الحقيقي للعملية وفقاً لإعلان سرايفو.

ورحب الوزراء بنتائج مؤتمر التمويل الإقليمي المعقود في بروكسل والنتائج الأولية لتمويل وتنفيذ مشاريع منتقاة. وأكدوا، في هذا السياق، على ضرورة المسارعة بتنفيذ مجموعة عناصر البدء السريع للمشاريع بغية تحقيق أول نتائج ملموسة في تنفيذ ميثاق الاستقرار. وفي معرض ترحيبهم بما أبدته البلدان المانحة من استعداد لاتخاذ خطوات حاسمة صوب تنفيذ المشاريع ذات الأولوية محل الاهتمام الإقليمي، أكدوا على ضرورة إحراز نتائج ملموسة في الأجل القصير على أمل أن يتجسد الدعم المعلن في مساعدة مالية حقيقية وأن تذلل جميع العقبات التي تعترض تنفيذ المشاريع.

وأشار الوزراء إلى الحاجة إلى زيادة نسبة المنح في مجموعة وسائل المساعدة بأقصى قدر ممكن.

ورحب الوزراء بنتائج الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية بلدان جنوب شرقي أوروبا واجتماع المائدة المستديرة الإقليمية بشأن جنوب شرقي أوروبا المعقود في تسالونيك، اليونان، والذي اعتمدت فيه خطة تحقيق الاستقرار وهي الوثيقة التي تحدد إطار التعاون المكثف في المستقبل. وأعربوا عن تأييدهم التام للمنسق الخاص لميثاق الاستقرار فيما يبذله من جهود من أجل قهر الصعاب التي تعترض تنفيذ هذه العملية البالغة الأهمية.

وأثنى الوزراء على لجنة مديري الشؤون السياسية لما تبذله من جهود هائلة من أجل إدماج عملية التعاون على نحو أكثر فعالية في ميثاق الاستقرار، وذلك بوجه خاص من خلال مواءمة وتنسيق مواقف البلدان المشاركة في عملية التعاون وصولاً إلى تنفيذ ميثاق الاستقرار. وقد تمخضت الجهود الأخيرة عن عناصر لموقف مشترك إزاء ميثاق الاستقرار عرضها الرئيس الحالي لعملية التعاون خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في تسالونيك بشأن ميثاق الاستقرار.

وأخذوا في الاعتبار الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت ببلدان المنطقة من جراء الصراع في كوسوفو والجزءات المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أعرب الوزراء عن تقديرهم للاستجابة لطلب مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدين الأكثر تضرراً من الأزمة.

وأكد الوزراء، أيضا، على ضرورة دفع عجلة الجهود الرامية إلى إعادة حرية الملاحة في نهر الدانوب. ورحبوا، في هذا السياق، بالمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى لجنة الدانوب ودعوا إلى إعادة فتح ذلك المجرى المائي الأوروبي الرئيسي قريبا.

وفي معرض تأكيد أهمية عملية التعاون بوصفها منتدى للحوار والتعاون السياسيين فيما بين بلدان المنطقة، عهدوا إلى مديري الشؤون السياسية بمهمة الاستفادة بصورة كاملة من الإمكانيات التي يوفرها ميثاق علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرقي أوروبا، بغية إجراء مشاورات سياسية وبحث سبل ووسائل تنمية التعاون في مجالات الاهتمام المشترك الثابتة وتقييم إمكانية زيادة التطوير المؤسسي للعملية بالتوازي مع تنمية أنشطة التعاون والإفادة بالنتائج الملموسة في هذا الصدد. بمجرد إحرازها.

وفي إطار تبادل الآراء بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك، أكد الوزراء أهمية زيادة مشاركة المؤسسات والوكالات المختصة التابعة لحكومات بلدانهم فضلا عن المؤسسات غير الحكومية، من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، في الميادين التالية:

- دعم الاتصالات والحوار فيما بين ممثلي الشعب المنتخبين. وذلك بتعزيز البعد البرلماني وبخاصة التعاون فيما بين رؤساء البرلمانات ورؤساء لجان الشؤون الخارجية بالبرلمانات؛
- التعاون بغية تنشيط التجارة والاستثمارات بين بلدانهم مما يشمل التعاون في المجالين المالي والمصرفي؛
- التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، وفي مكافحة الإرهاب؛
- توطيد وتكثيف التعاون العملي مما يشمل، حسب الاقتضاء، حشد جميع الوسائل الوطنية بغية مكافحة الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدة آثارها؛
- تكثيف التعاون في مجالي العدل والشؤون الداخلية؛
- إقامة مزيد من التعاون وزيادة التبادل في ميادين الثقافة والشباب والرياضة وحماية البيئة؛
- النهوض بالتعاون وزيادة الحوار بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مختلف الميادين.

وأثنى الوزراء على لجنة مديري الشؤون السياسية لما قامت به من أعمال تحضيراً للاجتماعات الرفيعة المستوى فضلاً عما بذلته من جهد في تطوير عملية التعاون من الناحية المؤسسية مما يشكل إسهاماً إيجابياً في تعزيز التعاون الإقليمي في إطار العملية آنفة الذكر.

واعتمد الوزراء التقرير المقدم إليهم من لجنة مديري الشؤون السياسية.

وكرر الوزراء تأكيد احتفاظ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمركزها كبلد مشارك في عملية التعاون وإن اعتبروا مقعدها شاغراً إلى أن تستأنف شغله. بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

وأعرب الوزراء عن تقديرهم لالكسندر ديمتروف لما أبداه من حسن الوفادة باستضافة اجتماع وزراء خارجية البلدان المشاركة في عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا.

وبالنظر إلى أنه اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠٠١ ستنتقل رئاسة عملية التعاون إلى وزير الخارجية باسكال ميلو، اتفق الوزراء على عقد اجتماعهم السنوي التالي في تيرانا، في حزيران/يونيه ٢٠٠١.